

مساهمة العقود الالكترونية في تجاوز قصور العقود التقليدية "إسقاط على جائحة كوفيد 19"
The Contribution of Electronic Contracts to Overcoming the inability of traditional contracts "Projecting the Covid-19 Pandemic".

ط/د سارة موهاب *

أ/د لخضر حليس

كلية الحقوق والعلوم السياسية

كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة يحي فارس-المدينة

جامعة يحي فارس-المدينة

مخبر السيادة والعولمة

مخبر السيادة والعولمة

Mouheb.sarah@univ-medea.dz

lakhdarhelis@gmail.com

تاريخ الارسال: 2021/03/30 تاريخ القبول: 2021/07/15 تاريخ النشر: سبتمبر 2021

الملخص:

يعيش العالم اليوم وضعاً استثنائياً في ظل انتشار فيروس كورونا الذي أصبح يعد تحدياً غير مسبوق للاقتصاد العالمي، نظراً لتأثيره الشامل على كافة القطاعات الاقتصادية، حيث فرض قيوداً واسعة النطاق على العديد من الأنشطة، وهو ما دفع بالدول إلى ضرورة تبني سياسات كفيلة للاحتواء السريع لآثار وتبعات الجائحة من أجل إنعاش السوق المحلية والتغلب على الاضطرابات الاقتصادية؛ ولعل من أبرز هذه الحلول استغلال وسيلة العقود الالكترونية كاستجابة آنية لاحتواء هذه الآثار.

وقد سرّعت هذه الظروف الخاصة بعجلة التجارة الالكترونية، حيث ساهم التعاقد الالكتروني في مواكبة مرحلة الجائحة؛ بل وعزز مكانته لما بعدها، نظراً لقصور وحتى عجز العقود التقليدية عن تلبية رغبات وحاجيات الافراد، الأمر الذي جعل منها أرضية خصبة للتحوّل الرقمي الذي أبان عن تحولات جوهرية في اقتصاد البلدان، ذلك أن تقدم الدول وصمودها يقاس بوضعية اقتصادها.

الكلمات المفتاحية: فيروس كورونا؛ العقود الالكترونية؛ التجارة الالكترونية؛ التحوّل الرقمي.

Abstract:

The world lives today in an exceptional situation in light of the spread of the Covid-19, which has become an unprecedented challenge to the global economy, due to its comprehensive impact on all economic sectors, as it imposed wide-ranging restrictions on many activities, which prompted countries to adopt policies that ensure the rapid containment of the effects and consequences of The pandemic, in order to revive the local market and overcome economic turmoil; Perhaps one of the most prominent of these solutions is to exploit the electronic contracts method as a real-time response to contain these effects.

These conditions accelerated the acceleration of e-commerce, as electronic contracting contributed to keeping pace with the pandemic stage. Rather, it strengthened its position for what came after it, due to the limitations and even inability of traditional contracts to meet the desires and needs of individuals, which made it a fertile ground for the digital transformation

that showed fundamental transformations in the economies of countries, since the progress and resilience of countries is measured by the state of their economy.

Key words: Corona Virus, Electronic Contracts, Electronic Commerce, Digital Transformation.

* المؤلف المرسل: سارة موهاب

مقدمة:

العقد من أهم صور التصرفات القانونية في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، حيث إهتمت التشريعات بتنظيمه، وتحظى اليوم نظرية العقد بمكانة بارزة نظرا للتحويلات التي لحقت بها مما جعل أحكامها تحتاج إلى تحديث وتجديد من أجل إحيائها وإعادة بعثها، ويدعم هذا الكلام بروز العقود الالكترونية التي اكتسحت الساحة العقدية بجدارة في ظل الثورة التكنولوجية والمعلوماتية القائمة.

وقد أصبحت العقود الالكترونية صورة شائعة للتعاملات المدنية والتجارية أمام تنامي التجارة الالكترونية، وبالرجوع للتشريع الجزائري نجد بعض الإشارات لمحاولة دمج التكنولوجيا في العملية العقدية، وتجلّى ذلك في صدور القانون 18-05¹، ومنذ هذا التاريخ يحاول قطاع التجارة الالكترونية ترك بصمته والانتشار أكثر للتمكن من دفع العجلة الاقتصادية، والخروج من نمط التعاقد الكلاسيكي الذي لم يعد يجابه مختلف الأوضاع المستجدة والخاصة، ولعل أبرز إسقاط على ذلك الظرف الصحي الذي تعيشه بلادنا على غرار العالم، والمتمثل في تفشي فيروس كورونا، والذي يعد حدثا تاريخيا ستقف عنده البشرية كثيرا؛ بل وقد يتم تقسيم التاريخ إلى عالم ما قبل الجائحة وعالم ما بعدها.

ولم يكن من الممكن على أي تشريع التنبؤ بتبعات وأثار هذا الظرف، وهو الأمر الذي يؤكد ضرورة الأخذ بالبدائل التي أفرزتها تكنولوجيا الاتصال، وعلى رأسها التسويق الالكتروني في البيئة الافتراضية وهي الطريقة التي أثّرت على سلوك المستهلك وأجبرته على التعامل وإبرام عقود بصفة الكترونية تطبيقا لإجراءات التباعد الاجتماعي والمحافظة على الصحة العامة.

وعليه وطبقا لهذه الأسباب التي دفعت لاعتماد البديل بشكل حتمي وسريع من أجل مواكبة الواقع المستجد، ارتأينا معالجة الموضوع من خلال طرح أهميته والتمثلة في كونه ينصب على ظرف صار مصدر قلق للعالم ككل، وانعكاساته لم تنحصر في المجال الصحي فقط بل امتدت لتشمل الاقتصاد والاستثمار وعلاقات العمل والعقود...، وبذلك أصبح هذا الموضوع مادة خصبة للبحث العلمي.

¹ - قانون رقم 18-05 المؤرخ في 10 ماي 2018، يتعلق بالتجارة الالكترونية، الجريدة الرسمية، العدد 28، المؤرخة في 16 ماي 2018.

كما هدفت دراستنا هذه إلى تسليط الضوء على كافة التداعيات التي خلفتها الجائحة، بحيث يجب الوقوف على آثار هذا الفيروس وانعكاساته على كل المجالات، أبرزها القطاع الاقتصادي وهو ما يهمننا في الموضوع، والذي يطرح ضرورة محاولة تقديم البدائل التي من شأنها النهوض به ودفع عجلته على نحو سريع وبيان وسائل احتواء آثار الجائحة لأن تقدم الدول وصمودها يقاس بوضعية اقتصادها.

فجاءت ورقة بحثنا هذه والتي تنحصر إشكالياتها حول مدى مساهمة العقود الالكترونية في التخفيف من آثار الجائحة، فهل ساهمت فعلا في احتواء آثار هذا الظرف؟ وهل تعد كبديل جديد للعملية التعاقدية التقليدية؟ أم أنه مجرد حل ظرفي ينزاح بزوال الظروف الخاصة؟

وللإجابة عن الإشكالية المطروحة اعتمدنا على المنهجين الوصفي والتحليلي، مع الاستعانة بالمنهج المقارن في الحدود التي تقتضيها الدراسة؛ وفق تقسيم ثنائي للموضوع، حيث خصص المبحث الأول لبيان أهمية التعاقد الالكتروني في كونه استجابة آنية لاحتواء آثار الجائحة، كما خصص المبحث الثاني لبيان مساهمة التعاقد الالكتروني في مواكبة ومسايرة مرحلة الجائحة وتموقع لمرحلة ما بعد الجائحة.

المبحث الأول: التعاقد الالكتروني: استجابة آنية لاحتواء آثار الجائحة.

لقد برزت العقود الالكترونية واحتلت مكانتها وعززتها بمفاهيمها وخصوصياتها لا سيما في ظل الأوضاع المستجدة (المطلب الأول) المتمثلة في جائحة كورونا التي زادت من فرض أهميتها وشيوعها على ساحة التعاملات (المطلب الثاني).

المطلب الأول: التعاقد الالكتروني والجائحة: عرض مفاهيمي

تزايد الاهتمام التشريعي والفقهني بالعقد الالكتروني، الذي أصبح صورة شائعة للتعاملات المدنية والتجارية أمام تنامي التجارة الالكترونية، ومن ثم تظهر ضرورة التطرق لبعض التعريفات التشريعية والفقهية بالترتيب لتحديد المقصود بهذا النوع من التعاقد نظرا لاتساع نطاق التعاملات التي تتم عن بعد (الفرع الأول) مقابل بروز أزمات وبائية كان لها التأثير الثقيل على مختلف القطاعات (الفرع الثاني).

الفرع الأول: تحديد مفهوم التعاقد الالكتروني

بالرجوع لمختلف القوانين الجزائرية المنظمة للعقود نجد بعض الإشارات لمحاولة دمج التكنولوجيا في العملية العقدية، لكن من غير اعتماد تعريف صريح ومباشر في ذلك مثلما هو الحال في التشريعات المقارنة أين تطرقت وتناولت هذا النوع من التعاقد خلال سنوات 2000-2001-2002 من بينها:

- **القانون التونسي الخاص بالمبادلات التجارية والالكترونية لسنة 2000¹** والذي نص في الفصل 28 منه على أن " ينشأ العقد الالكتروني بعنوان البائع وفي تاريخ موافقة هذا الأخير على الطلبية بواسطة وثيقة الكترونية ممضاة وموجهة للمستهلك، ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك".
- **قانون المعاملات الالكترونية الأردني 2001²** فقد عرف العقد الالكتروني في المادة 02 منه بشكل صريح بأنه "الاتفاق الذي يتم انعقاده بوسائل الكترونية كلياً أو جزئياً".
- **القانون الإماراتي المتعلق بالمعاملات والتجارة الالكترونية لسنة 2002³** تنص المادة 02 منه على أنه يقصد بالمعاملات الالكترونية " أي تعامل أو عقد أو اتفاقية يتم إبرامها أو تنفيذها بشكل كلي أو جزئي بواسطة المراسلات الالكترونية"

وقد تأخر المشرع الجزائري في مواكبة هذا التطور وعن تنظيم هذه القواعد المهمة وذلك لغاية صدور **قانون 05-18**، أين خطى خطوته الصريحة وتناول **تعريف العقد الالكتروني** في المادة 06 على أنه: " العقد بمفهوم القانون رقم 04-02...الذي يحدد القواعد المطبقة على الممارسات التجارية، ويتم إبرامه عن بعد، دون الحضور الفعلي والمتزامن لأطرافه باللجوء حصرياً لتقنية الاتصال الالكتروني".

وبالرجوع لتعريف العقد في المادة 04/03 من قانون 02-04 فقد نصت على أنه: (كل اتفاق أو اتفاقية تهدف إلى بيع سلعة أو تأدية خدمة، حرر مسبقاً من أحد أطراف الاتفاق مع إذعان الطرف الآخر بحيث لا يمكن هذا الأخير إحداث تغيير حقيقي فيه...).

نستخلص من ذلك أن العقد الالكتروني هو عقد متداول بكثرة على الساحة الرقمية للمعاملات بين الأشخاص، وهو عقد استهلاكي كغيره من العقود، لكنه يكتسب طابعه الالكتروني من خلال الوسيلة التي ينعقد بها⁴، أين يتم اقتران الإيجاب بالقبول بفضل التواصل بين الأطراف بوسيلة مسموعة مرئية عبر شبكة دولية مفتوحة ومعدة للاتصال عن بعد، وما يلاحظ من نص المادة 06 المشار إليها أنها تعتبر العقد الالكتروني عقد إذعان بمفهوم قانون 02-04 الذي حدد العناصر الواجب توافرها فيه والمتمثلة في "التحرير المسبق للعقد- إذعان الطرف الآخر- عدم إمكانية إحداث تغيير حقيقي في العقد" حسب نص المادة 04/03 منه على الرغم من أنه عقد يقبل المساومة أحياناً في بعض المعاملات⁵.

¹ - القانون التونسي رقم 83 لسنة 2000 المؤرخ في 09 أوت 2000 الخاص بالمبادلات والتجارة الالكترونية.

² - قانون المعاملات الالكترونية الأردني رقم 85 لسنة 2001 المؤرخ في 11/12/2001 المعدل سنة 2015.

³ - القانون الإماراتي رقم (02) لسنة 2002 المتعلق بالمعاملات والتجارة الالكترونية، المؤرخ في 12/02/2002.

⁴ - علا محمد الفواعير، العقود الالكترونية-التراضي-التعبير عن الإرادة، ط01، دار الثقافة، الأردن، 2014، ص40.

⁵ - لزهرة بن سعيد، النظام القانوني لعقود التجارة الالكترونية، ط01، دار هومة، الجزائر، 2012، ص47.

كما أثارت خصوصية العقد الإلكتروني وحداثته العديد من وجهات النظر حول مفهومه، ومن بين التعريفات التي طُرحت للمساهمة في تحديد مفهوم شامل وكامل للعقد الإلكتروني ما يلي:

- " اتفاق يتلاقى فيه الإيجاب والقبول على شبكة دولية مفتوحة للاتصال عن بعد، وذلك بوسيلة مسموعة ومرئية بفضل التفاعل بين الموجب والقابل".¹

- " اتفاق بين طرفي العقد من خلال تلاقي الإيجاب والقبول عن طريق استخدام شبكة المعلومات " on line " سواء في تلاقي الإرادتين، أو في المفاوضات العقدية أو التوقيع أو أية جزئية من جزئيات إبرامه سواء أكان هذا التصرف في حضور طرفي العقد في مجلس العقد أو من خلال التلاقي عبر شاشات الحاسب الآلي أو أية وسيلة إلكترونية سمعية أو بصرية".²

يتضح من خلال هذه التعريفات أنها جاءت متفقة في مضمونها على خصوصية التعاقد الإلكتروني وطبيعته التي تميزه عن بقية العقود، وذلك بحسب الزاوية المنطلق منها، فالبعض ينظر له باعتباره من عقود المسافة التي تبرم عن بعد، وينظر له آخرون على أنه عقد يتسم بالصفة الدولية، وجانب آخر ينظر له من خلال الوسيلة التي يبرم بها والمتمثلة في وسيلة إلكترونية سمعية بصرية، ولعلّ هذه الأخيرة أهم ما يميزه من حيث طريقة الإبرام، بالإضافة إلى عدم الحضور الفعلي للطرفين لحظة تطابق الإرادتين وهو ما يجعله عقد مبرم بين حاضرين من حيث الزمان وبين غائبين من حيث المكان، وهذه الخصائص بالذات وجدها الكثير من المتعاملين بواسطة هذه التقنية جد مهمة في الوقت الحالي وما بعده أي بالتحديد مرحلة الجائحة وما بعدها.

الفرع الثاني: مفهوم فيروس كورونا المستجد

لقد أبلغت جمهورية الصين الشعبية منظمة الصحة العالمية (WHO) عن مجموعة من حالات الالتهاب الرئوي الفيروسي في يوهان، لتعلن المنظمة بعدها أن الفيروس covid-19 ينطبق عليه وصف الجائحة، واعتبرته حالة طوارئ صحية عالمية³، بسبب انتشاره عبر كامل المعمورة، وهذا في حد ذاته سابقة لم تعرفها البشرية قبلاً.

¹ - أشار إليه علا محمد الفواعير، المرجع السابق، ص44.

² - محمد فواز المطالقة، الوجيز في عقود التجارة الإلكترونية - دراسة مقارنة، ط01، دار الثقافة، عمان، 2008، ص28.

³ - منظمة الصحة العالمية، مرض فيروس كورونا (كوفيد-19): أسئلة وأجوبة، منشور بتاريخ 12 أكتوبر 2020، تم الاطلاع بتاريخ 2021/02/28، على الموقع: <https://www.who.int/ar/emergencies/diseases/novel-coronavirus-2019/question-and-answers-hub/q-a-detail/coronavirus-disease-covid-19>

ويعتبر فيروس كورونا المستجد (nCoV2019) كما تم الاصطلاح عليه¹ من فصيلة الفيروسات الواسعة الانتشار وهو سلالة جديدة من الفيروس لم يسبق اكتشافها لدى البشر باعتباره حيواني المنشأ، أي أنها تنتقل بين الحيوانات والبشر، تُسبب أمراضاً تتراوح من نزلات البرد الشائعة والأعراض التنفسية والحمى والسعال وضيق النفس وصعوبات التنفس إلى الأمراض الأشد حدةً من الالتهاب الرئوي والمتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة والفشل الكلوي وحتى الوفاة، خاصة بالنسبة للأشخاص البالغين 60 عاماً أو أكثر والأشخاص الذين يعانون من مشكلات طبية كامنة، مثل ارتفاع ضغط الدم أو مشكلات القلب والرئتين، أو داء السكري أو السمنة أو السرطان، ومع ذلك فقد يصاب أي شخص بعدوى كوفيد-19 ويعاني من مضاعفات خطيرة أو يتوفى في أي عمر كان.

ويبدو أن الفيروس المسبب لكوفيد 19 ينتشر بسهولة بين الناس، فحسب التحقيقات التي أجرتها منظمة الصحة العالمية فهو ينتشر سواء من خلال المخالطة الشخصية، أو عن طريق الرذاذ التنفسي عند سعال المصاب بالفيروس أو العطس أو التحدث مع الغير بمسافة قريبة، ويمكن أن ينتقل أيضاً إذا لمس الشخص سطحاً أو شيئاً عليه الفيروس ثم لمس فمه أو أنفه أو عينيه، وطبقاً لذلك فقد عملت المنظمة على تشجيع جميع البلدان لتعزيز ترصد حالات العدوى التنفسية الحادة الوخيمة وتوخي الدقة في استعراض أي أنماط غير اعتيادية لهذه الحالات أو حالات الالتهاب الرئوي، وإبلاغ المنظمة بأي حالات إصابة بفيروس كورونا المستجد، سواء كانت هذه الحالات مؤكدة أم مشتبه بها.

ومن هذا المنطلق ظهرت الحاجة الكبيرة للرقمنة وأهميتها في مختلف المجالات، خاصة ما يتعلق بجانب المعاملات أين أثرت جائحة كورونا على الالتزامات العقدية بشكل سلبي نتج عن ذلك أضرار كبيرة أرهقت عاتق الطرفين معاً، وفي هذا الشأن برزت ضرورة التعاقد عن بعد أو كما يصطلح عليه بالتعاقد الالكتروني- التعاقد عبر الشبكة- التعاقد عبر الخط... والتي كلها تفيد معنى واحد وهو التعاقد في ظل بيئة رقمية افتراضية مختلفة تماماً عن البيئة العادية، أين اكتسب هذا النوع من التعاقد أهمية كبرى لدى مختلف المتعاملين وهو ما نتناوله في النقطة الموالية.

المطلب الثاني: أهمية التعاقد الالكتروني في زمن الجائحة

لقد أدى انتشار فيروس كورونا المستجد في جل دول العالم إلى زعزعة مختلف القطاعات الحيوية في الدول، وتعد الجزائر من بين الدول التي أصابها العدوى مما أدى إلى شل مختلف قطاعاتها وتجميد

¹ - منظمة الصحة العالمية، مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، المرجع السابق.

مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في إطار اتخاذ التدابير الوقائية والاحترازية تجنباً لانتشار وتفشي الوباء وحفاظاً على سلامة المواطنين، وبسبب إجراء تفعيل التباعد الاجتماعي واللجوء إلى الحجر الصحي¹ كإجراء وقائي، تأثرت بذلك كل الأنظمة الصحية في العالم، وامتد التأثير للجانب الاقتصادي أين اعتبر الأكثر تضرراً، وضعفت معه بقية القطاعات أهمها قطاع التعليم لذلك اختارت معظم دول العالم التعايش مع الفيروس، فكان تعزيز دور الرقمنة وتعميمها إحدى أهم السبل المنتهجة من طرف الحكومات والشركات، وذلك بإعادة النظر في الأنماط العادية التقليدية والتوجه نحو التعايش عن بعد.

الفرع الاول: ضمان استمرارية العملية التعاقدية

ظهرت الحاجة الملحة والضرورة القصوى للبحث عن البديل الذي يمكن من استمرارية الحياة الطبيعية بشكل عادي وبالخصوص تمكين الفئة المستهلكة من تلبية حاجاتها الضرورية في ظل مختلف التدابير المتخذة ضمن إجراءات الإغلاق العام الناجم عن الجائحة، والتي أثرت فعلاً على أسلوب البيع والشراء بالطريقة التقليدية، فكانت فترة الحجر الصحي دافعا إلى تسريع عجلة التحول نحو عالم رقمي، على الرغم من أن ظاهرة "التسوق الإلكتروني" أو "التجارة الإلكترونية" قد عرفت انتشاراً واسعاً في العالم منذ سنوات، غير أنها ظلت محتشمة في الجزائر والتي اقتصر على عرض المنتج فقط عبر مواقع التواصل الاجتماعي أو بعض المواقع الإلكترونية، وذلك لعدة سنوات لغاية سنة 2018 بعد صدور قانون التجارة الإلكترونية رقم 05-18 وهو ما فتح المجال أمام مختلف المتعاملين وخلق الثقة لديهم في مثل هذا النوع من التعاملات، والذين حاولوا من خلاله الدفع بوتيرة التجارة الإلكترونية بهدف دمجها في الاقتصاد الوطني، نظراً لما توفره من خصائص تتيح توسيع دائرة الأنشطة التجارية، ومن ثم رفع نسبة التحصيل الضريبي وجذب رؤوس الأموال من جهة واستعادة الأموال النشطة في السوق الموازية من جهة أخرى، والأهم من ذلك تيسير المعاملات التجارية بالنسبة للمستهلكين.

غير أن انتشار وباء كوفيد-19 وما صاحبه من إجراءات صارمة متعلقة بالحجر الصحي وإجراءات توقيف النشاط التجاري، أدى إلى تنامي غير مسبوق لعمليات التعاقد عن بعد والتعاملات الإلكترونية من

¹: وقد طبقت الجزائر الحجر الصحي الكامل والذي يتمثل في إلزام الأشخاص بعدم مغادرة منازلهم أو مكان إقامتهم طوال اليوم خلال مدة معينة، كما طبقت الحجر الجزئي وذلك بإلزام الأشخاص بعدم مغادرة منازلهم أو مكان إقامتهم خلال فترات زمنية معينة مفروضة من قبل السلطات العمومية وذلك طبقاً للمادة 04 من المرسوم التنفيذي 20-70 المؤرخ في 24 مارس 2020 يحدد التدابير التكميلية للوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا (كوفيد-19) ومكافحته.

خلال انتهاج أساليب تسويقية الكترونية عبر مختلف التطبيقات ومنصات التواصل الاجتماعي¹ تحت غطاء التجارة الالكترونية، حيث تهافت العديد من التجار لعرض سلعهم وخدماتهم عبر هذه الوسائل، محاولين إغراء وشد انتباه الزبائن وحملهم على اقتناء حاجاتهم بعيدا عن خطر الإصابة بكوفيد-19، من خلال ضمان التوصيل إلى باب المنزل والدفع بعد الاستلام وليس قبله.

فعن أهمية التعاقد الالكتروني بالنسبة للتجار أو كما يصطلح عليهم عامة بالأعوان الاقتصاديين² في مفهوم القانون 04-02 أو الموردين الالكترونيين³ في مفهوم القانون 18-05، وبعد أن انقلبت أسهم التجارة وتدهورت بسبب انتشار فيروس كورونا المستجد⁴ وتطبيق إجراءات الغلق والحجر، سارع العديد منهم نحو ممارسة التجارة عبر الإنترنت من أجل الحفاظ على أسهمهم ومجالهم التجاري ونجاحهم في السوق، بحيث فضّل بعض التجار من أجل عرض ما لديهم من سلع وخدمات وضمن استقرار نشاطهم استخدام مواقع التسويق الالكترونية وشبكات التواصل الاجتماعي والتي سجّلت زيادة واضحة في مؤشرات النشاط التجاري مما جعل منها منصات حقيقية للتسويق بالخصوص في ظل انتشار فيروس كورونا، وساهم في انتشار ظاهرة التجارة الالكترونية ورواجها بشكل كبير خلال فترة الحجر الصحي المفروضة مما أدى لخلق تقاربا الكترونيا في ظل التباعد الاجتماعي.

الفرع الثاني: ضمان تسهيل العملية التعاقدية

تظهر أهمية التعاقد الالكتروني من زوايا متعددة، كما يمتاز بجملة من المميزات، وهو ما نتطرق إليه تباعا من خلال هذا الفرع؛ على نحو نبين فيه أهم الفوائد التي يعود بها هذا النوع من التعاقد بالنسبة لمختلف الفئات الفاعلة.

-
- 1- أحمد فايز الهرش، أزمة الإغلاق الكبير: الآثار الاقتصادية لفيروس كورونا كوفيد-19، مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، المجلد 02، العدد 02 خاص 2020، ص129.
 - 2- تعرّف المادة 01/03 من قانون 04-02 المؤرخ في 23 جوان 2004، يحدد القواعد المطبقة على الممارسات التجارية، الجريدة الرسمية، العدد 41، المعدل والمتمم، العون الاقتصادي: (كل منتج أو تاجر أو حرفي أو مقدم خدمات أيا كانت صفته القانونية، يمارس نشاطه في الإطار المهني العادي أو بقصد تحقيق الغاية التي تأسس من أجلها)
 - 3- تعرّف المادة 04/06 من قانون 18-05 السابق على أنه (كل شخص طبيعي أو معنوي يقوم بتسويق أو اقتراح توفير السلع أو الخدمات عن طريق الاتصالات الالكترونية).
 - 4- سهام موسي، تأثير جائحة كورونا على نمو التجارة الالكترونية في العالم، مجلة التنظيم والعمل، جامعة معسكر، الجزائر، المجلد 09، العدد 04، 2021، ص134.

أولاً: مميزات التعاقد الإلكتروني بالنسبة للمتعاملين الاقتصاديين.

- **سهولة الاستخدام:** حيث أنها لا تحتاج معرفة كبيرة في أسس التكنولوجيا حتى يتمكن المتعامل بها من عرض سلعه وبيعها، خاصة مواقع التواصل الاجتماعي والتي شهدت ارتفاع كبير في نسبة الاستخدام من مختلف الفئات العمرية، وبالتالي لم يجد المتعاملين صعوبة في طرح منتجاتهم والتأقلم مع هذه التقنيات بعد توقيف نشاطهم بطريقة مفاجئة لم تكن في الحسبان إثر تطبيق إجراءات الحجر الصحي وتدابير الإغلاق والتوقيف العام للنشاطات، على الرغم من أن منظمة حماية المستهلك تعتبر هذه الأنشطة غير شرعية لأن كل ذلك يتم بعيداً عن الأطر القانونية والتقنية التي تنظم التجارة الإلكترونية¹.
- **تتميز بالعالمية:** حيث تلغي الحواجز الجغرافية، وتتجاوز الحدود الدولية، فيستطيع البائع التواصل مع أي مستهلك في أي مكان من العالم وهو ما يتماشى مع الإجراءات المطبقة للحد من تفشي الفيروس والتي تقتضي عدم خروج المواطنين من منازلهم، وهي خاصية مهمة جداً تجذب اهتمام الكثير من الفاعلين في البيئة الافتراضية.
- **تتميز بالتفاعلية:** حيث تخلق جو من التفاعل والحركة بين مختلف الفاعلين للبقاء على اطلاع حول كل ما يخص السلع والخدمات هذا من جهة، كما تمكن من بناء قاعدة اجتماعية بين العملاء والمستهلكين وخلق علاقة اتصال مباشرة مما يسهل فهم احتياجاتهم عبر المناقشة والحوار وهو ما يجعلها طرق مرنة تناسب مختلف الأوضاع العادية منها أو الاستثنائية -كوفيد 19-.
- **تتميز بالتوفير:** هي وسائل اقتصادية للغاية سواء في الجهد أو الوقت أو المال؛ فهي مجانية الاشتراك والتسجيل بإمكان المتعامل أن يشغل حيزاً ويملك فضاءً خاصاً به ومتابعين وذلك أفضل بكثير مقارنة بالطريقة التقليدية الواقعية التي يلزم التوجه للمحل وجذب الزبائن وهو الأمر الذي كان محظوراً طوال فترة الحجر المفروضة بالإضافة لتخوف المواطنين من مغادرة منازلهم.
- **تعزيز الحضور على شبكة الإنترنت:** إن البيئة الافتراضية تمثل وسيلة جيدة للترويج لأي مشروع وهي الفرصة التي استغلها المتعاملين والتجار خاصة في فترة الحجر الصحي أين كان المستهلك ملزم بالمكوث في المنزل طوال الفترة المحددة والذي كان يلجأ للتكنولوجيات لتمضية أغلب أوقاته

1- تصريح المنسق الوطني للمنظمة الجزائرية لحماية المستهلك وإرشاده "فادي تميم" لجريدة الأيام، أشارت له فيروز. خ، التجارة الإلكترونية بين واقع كورونا ومتطلبات السوق، 15 أكتوبر 2020، تم الاطلاع 2021/03/20 منشور على موقع الجريدة <https://elayemdz.com/>.

وبالتالي ارتفاع نسبة الاتصال بالشبكة خلال تلك الفترة¹ مما يفتح المجال أمام المتعاملين لتعزيز حضورهم من خلال تطوير السمعة للمساهمة في رفع قاعدة الزبائن والمبيعات.

وكل هذه المميزات هي التي دفعت بالمتعاملين الاقتصاديين إلى الإسراع في استخدام وسائل الاتصال الحديثة المتنوعة من أجل الإعلان عن أنفسهم، والترويج لمنتجاتهم وخدماتهم، وهو أمر بات ضرورة ولا غنى عنه حتى بعد انتهاء الجائحة، لاسيما وأن عصرنا هو عصر الإعلان والتواصل والتكنولوجيا.

ثانيا: مميزات التعاقد الإلكتروني بالنسبة للمستهلك

بالنسبة للفائدة التي تعود بها المعاملات الالكترونية أو التعاقد عن بعد بالنسبة للمستهلك في ظل الجائحة، فقد انتقل المستهلكون في ظل الحجر الصحي إلى اعتماد أسلوب جديد من أجل تلبية رغباتهم من خلال الاقتناء عبر الانترنت والتي جعلت من السوق الواقعية قرية صغيرة بين يدي المستهلك يتجول فيها بكل حرية وأريحية محققا بذلك عدة منافع أهمها:

- رخص أسعار المنتجات التي يتم تسويقها على الويب مقارنة بالسلع الأخرى المباعة من خلال المتاجرة التقليدية تصل لنسبة 50% أو أكثر وتفسير ذلك أن التسويق الإلكتروني لا يحتاج إلى وجود متجر مادي للدخول إليه وبالتالي تختفي بعض أنواع المصروفات مثل الإيجار والكهرباء وأجور بعض الموظفين والعمالة، وهو ما يتيح الفرصة للمستهلك للحصول على المنتجات والخدمات بأسعار تنافسية مميزة.
- يمنح التسويق الإلكتروني المستهلكين فرص إجراء مقارنة الأسعار المنتجات قبل شرائها بشكل أفضل وأسرع دون عناء التنقل من محل لآخر كما هو الحال في السوق الواقعي حيث يحتار بين تضارب الأسعار ويتخوف من الشراء.
- تذليل وتيسير الصعوبات التي يواجهها المستهلك² عند قيامه بالشراء التقليدي ذلك أن مراكز التسوق محدودة الوقت ومن ثم يتم الذهاب إليها من قبل الجمهور المستهلك في نفس الوقت مما يشكل تجمعات كبيرة يساهم في تفشي الفيروس، عكس المتاجر الالكترونية التي تمنح المستهلكين مرونة كبيرة في عملية الشراء وهم في منازلهم دون التعرض لخطر الإصابة بالوباء لأنها تعمل 24 ساعة في اليوم.

¹ - مومني عبد القادر، تربش محمد، عامر برحو عائشة، الإمداد التجاري الإلكتروني كضرورة للمنافسة في ظل تفشي فيروس كورونا، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر، المجلد 20 العدد خاص 2020، ص 254.

² - مومني عبد القادر، تربش محمد، عامر برحو عائشة، المرجع نفسه، ص 255.

- تمكّن المستهلكين من البحث والحصول على أنواع خاصة من السلع وبطريقة أسهل وأسرع من الحصول عليها والبحث عنها بالأشكال التقليدية للتسوق والتي تزيده إرهاقا في ظل تطبيق إجراءات الحجر الصحي والتباعد.

ومن ثم يصل المستهلك إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي وراحة البال¹ دون الخروج والتقلل تفاديا للتعرض لخطر الإصابة بالوباء وذلك من خلال إمداده بجميع الموارد التي تمكنه من ممارسة معاملات ناجحة عن بعد بنفسه، على الرغم من أن الكثير بقي متخوّف من اعتماد هذه التعاملات نظرا لانعدام الثقة خاصة وأن الكثير من المعاملات ينجر عنها الغش والاحتيال والنصب بسبب نقص الخبرة وقلة المعرفة والافتقار للثقافة القانونية بحيث يستغل التجار هذه الوضعية بالغش والاحتيال على فئة المستهلكين وهو ما يؤدي لتخوفهم وعدم المبادرة والمشاركة في مثل هذه التعاقدات وهو ما صرّح به رئيس الجمعية الوطنية للتجار والحرفيين " الحاج الطاهر بولنوار " لجريدة البلاد².

ثالثا: مميزات التعاقد الالكتروني بالنسبة للدولة

بالنسبة للمنافع التي تحصل عليها الدولة من خلال اعتماد وسيلة التعاقد الالكتروني وتشجيعه من خلال توفير آليات الحماية ضمانا للمعاملة الالكترونية الآمنة، تتمثل في تحصيل عائدات اقتصادية ومالية من شأنها المساهمة في تحسين الأداء وترشيد الإنفاق العمومي³، بالإضافة إلى تسهيل الاعتماد على الرقمنة والاستثمار في كل ما يتعلق بأنشطتها وخدماتها خاصة خلال فترة أزمة كورونا التي أثرت بالسلب على النشاط الاقتصادي وأدت إلى انكماشه، ومن ثم لا بد على الدول خاصة النامية منها - الجزائر - العمل على تحسين وتطوير إمكانيات التعاقد عن بعد وضمان التسوق عبر الإنترنت بشكل آمن على مستوى العالم وضمان وصول جميع الأشخاص إلى الفرص الآمنة حتى في عالم ما بعد الجائحة، ذلك أن هذه الأخيرة قد هيأت أرضية خصبة من أجل اعتماد التحول الرقمي على صعيد المؤسسات والهيئات والأفراد وجعل العالم الرقمي أساسا في كل الخطوات.

المبحث الثاني: التعاقد الالكتروني: آلية مواكبة لمرحلة ما بعد الجائحة

- 1- مومني عبد القادر، تربش محمد، عامر برحو عائشة، نفس المرجع، ص 255.
- 2- أشارت له حليلة هلاي، البيع الالكتروني ينتعش في زمن الكورونا- الفاييبوك والانستغرام لكسر الحجر الصحي، منشور بتاريخ 2020/05/10، تم الاطلاع بتاريخ 2021/03/26 على موقع الجريدة: <https://www.elbilad.net>
- 3- أحمد فايز الهرش، المرجع السابق، ص 132.

لقد أثرت الجائحة بشكل كبير على مختلف القطاعات وبالأخص القطاع الاقتصادي والذي تسببت في شلله، وقد ثار مختلف الفاعلين نظرا للأضرار التي لحقت بهم من جراء توقيف نشاطاتهم التجارية، غير أن السبيل الوحيد الذي وجدوه بديلا هو التوجه لممارسة التجارة الالكترونية وإتمام أنشطتهم التجارية عبر التعاقد عن بعد وهو ما ساهم في انتعاش التعاملات الالكترونية اليوم ولما بعد الجائحة (المطلب الأول)، والعمل على حسن استغلال هذه الوسائل مستقبلا بعد الجائحة لإعادة توجيه العجلة الاقتصادية للبلاد (المطلب الثاني).

المطلب الأول: انتعاش التعاملات الالكترونية في ظل التباعد الاجتماعي: تمهيد لما بعد الجائحة

تعرضت مختلف دول العالم لصدمات اقتصادية أدت إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي وركوده في مرات عديدة، وقد عانت الجزائر من نفس المشكل خاصة سنة 2019 وذلك للعام الخامس على التوالي حيث بلغ معدل النمو الاقتصادي 0.8 من حيث الحجم مقابل 1.4 سنة 2018¹ وسط التحولات السياسية والاضطرابات الاجتماعية والاقتصادية بما في ذلك انخفاض أسعار النفط، وقد تفاقم هذه الوضعية أكثر بسبب الجائحة مبدئيا، غير أن قطاع التجارة الالكترونية عرف انتعاشا وازدهارا رفع من معدل استغلال العقود الالكترونية كوسيلة مواكبة للجائحة وما بعدها (الفرع الأول)، وذلك راجع لأسباب عديدة كان لها التأثير الأكبر في الوضعية الاقتصادية (الفرع الثاني).

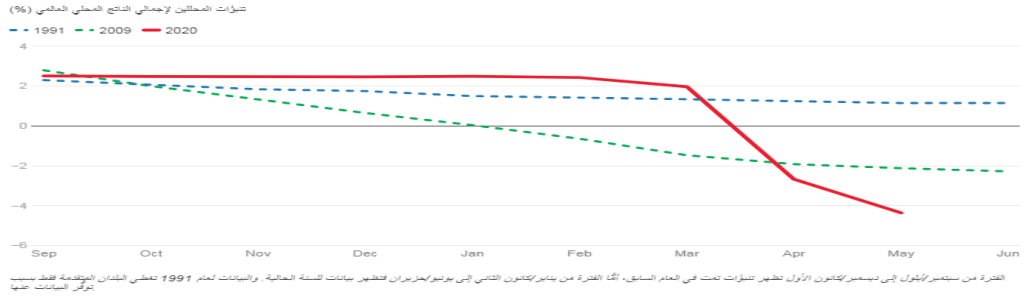
الفرع الأول: مؤشرات تقنية لانتعاش التعاملات الالكترونية

سجل الاقتصاد العالمي انكماشاً غير مسبوق تزيد نسبته على 5% في عام 2020 بسبب تداعيات جائحة فيروس كورونا الذي ترك تأثيره الشامل على كافة القطاعات الاقتصادية حسب تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية² والذي جاء في نصه ما يلي: " لقد أحدثت الجائحة أزمة عالمية ليس لها مثيل - أزمة صحية عالمية، علاوة على خسائر بشرية هائلة - أفضت إلى أشد ركود شهدته العالم منذ الحرب العالمية الثانية"، وهو ما توّضّحه البيانات الموالية حيث شهد الاقتصاد العالمي حسب البيان 01 موجة ركود شرسة والتي شهدت أسرع وأكبر تخفيضات لمتوسط تنبؤات المحللين للنمو بين كل موجات الركود

¹ - بولعراس صلاح الدين، الاقتصاد الجزائري في ظل التداعيات العالمية لجائحة كورونا بين الاستجابة الآنية والمواكبة البعيدة، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر، المجلد 20، العدد خاص 2020، ص 168.
² - World Bank. 2020. Global Economic Prospects, June 2020. Washington, DC: World Bank. <https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/33748> License: CC BY 3.0 IGO (consulté le 23/03/2021, 10.00h)

العالمية منذ 1990، أين انخفض الناتج الإجمالي المحلي العالمي في تلك الفترة من (2.3%) إلى نسبة (1.15%) ، أما سنة 2009 شهدت هي أيضا انخفاض كبير خاصة بعد الأزمة الاقتصادية الحاصلة في 2008 وذلك من (2.8%) إلى نسبة (-2.28%) ، غير أن سنة 2020 هي التي شهدت أسرع وأكبر انخفاض وذلك من (2.51%) إلى نسبة (-4.36%) وهو أشد كساد يشهده العالم دفع بمئات الملايين من الناس في هفوة الفقر المدقع.

الشكل 01: تحليلات اجمالي الناتج المحلي العالمي (%).

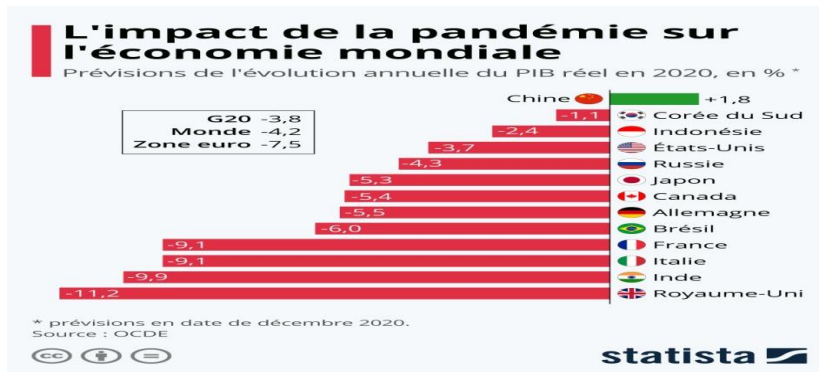


المصدر: تنبؤات المحليين، البنك الدولي¹.

ويوضح البيان 02 انخفاض الناتج الإجمالي المحلي لبعض الدول، حيث يظهر من البيانات أن جائحة كورونا قد أثارت اضطرابات اقتصادية شديدة كما جاء في تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والتي خلّفت انخفاضا في الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة 4.36% وكسادا بنسبة 7.5% للمنطقة الأوروبية في عام 2020، وتعد فرنسا من بين البلدان الأكثر تضررا بانخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (9.1%)، ونفس الأمر بالنسبة للهند (-9.9%) والمملكة المتحدة (-11.2%)، أما الصين فهي الاقتصاد الرئيسي الوحيد الذي شهد نموًا في عام 2020، بزيادة تقدر بنحو (1.8%).

الشكل 02: تأثير الجائحة على الاقتصاد العالمي.

¹ - بول بليك، ديفيانشي وأدوا، استعراض حصاد عام 2020: تأثير فيروس كورونا المستجد في 12 شكلاً بيانياً، 2020/12/14 تم الاطلاع بتاريخ 2021/01/29 على الساعة 10.00 الموقع: <https://blogs.worldbank.org/ar/voices/astrad-hsad-am-2020-tathyr-fyrws-kwrwna-almstjd-fy-12-shklaan-byanya>



المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.¹

وهذا إن دل على شيء فهو يدل على الآثار الحادة التي خلفها فيروس كورونا على القطاع الاقتصادي والتي كانت مفاجئة غير متوقعة، وهو الأمر الذي دفع بالدول إلى ضرورة تبني سياسات كفيلة للاحتواء السريع للفيروس وإنعاش السوق المحلية والتغلب على الاضطرابات الاقتصادية الناجمة عن الجائحة التي يتوقع أن تستمر لمدى طويل² ما دام أنه لم يُستقر على لقاح معين ومادام أن حصيلة الإصابات تتزايد وتنخفض في كل مرة خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية³ التي شهدت حصيلة إصابات مرتفعة بأضعاف مضاعفة مما حصّلتها الدول في شمال إفريقيا مثلاً.

على الرغم من أن حقيقة هذه الجائحة لم تنحصر فقط في الآثار السلبية فقد حفّزت بدورها على التحوّل الاقتصادي وتبني الرقمنة⁴، من خلال الولوع للعالم الافتراضي وبيئته والتحوّل نحو الأسواق الرقمية والتمويل الرقمي، وزيادة استخدام الخدمات المالية الرقمية، والتي تساهم في خفض التكاليف وتيسير فرص الربح، وفتح أسواق جديدة مما يساعد البلدان على إعادة البناء على نحو أفضل بعد زوال الجائحة، أما

¹ -Tristan Gaudiaut، L'impact de la pandémie sur l'économie mondiale، publié le 1 déc. 2020 sur : <https://fr.statista.com/infographie/20855/impact-pandemie-coronavirus-sur-economie-mondiale-pib/> (consulté le 26/03/2021 – 10.00h).

² - أحمد فايز الهرش، المرجع السابق، ص133.

³ - مومني عبد القادر، تربش محمد، عامر برحو عائشة، المرجع السابق، ص252.

⁴ - ويرى البعض أن "الأوبئة لا تقضي دائماً إلى تغييرات جذرية في السياسة ولا في الاجتماع ولا في الاقتصاد، فالتغييرات الحاسمة تتوقف بالإضافة إلى الأوبئة على اكتشاف تكنولوجي حاسم يستطيع أن يبذل موازين القوى في العالم"، تيسير الرّدّاي، محاضرة سمعية " أثر الأوبئة في الاقتصاد - دراسة مقارنة"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ملقاة بتاريخ 26 أبريل 2020، تم الاطلاع بتاريخ 2021/03/25، منشور على الموقع: <https://soundcloud.com/arabcenter/zi8jvhvgssa6?in=arabcenter/sets/x5kezsaxio>

بالنسبة للجزائر فالوضع نفسه بعدما كان التحول الرقمي هو أحد الأهداف الإنمائية الرئيسية قبل تفشي الجائحة، غير أنه أصبح عنصرا أساسيا الآن وضرورة حتمية حيث يكمن جانبه الإيجابي في الإسراع نحو التحول للمدفوعات الرقمية التي تسمح للمستهلك بممارسة المعاملات التجارية والمالية كتحويل الأموال أو دفع الفواتير أو دفع ثمن السلع والخدمات من منزله أي عن بعد دون الحاجة إلى الاتصال المادي وذلك في عز الإغلاق الاقتصادي الذي شهدته البلاد وحتى بعده.

وقد كان متوقعا أن تؤدي أزمة فيروس كورونا إلى التضييق من فجوة التكنولوجيا الرقمية والتوسيع من تطبيقها على مختلف القطاعات الحيوية سواء المرتبطة بقطاع الصحة أو تلك المرتبطة بالاقتصاد، حيث قال رئيس الاتحاد آخيمبيرج: " إن أزمة كورونا أوضحت لنا للغاية أهمية التكنولوجيات الرقمية للاقتصاد والإدارة والمجتمع، الأزمة بمثابة جرس إنذار للمضي قدما على نحو كبير بالرقمنة"¹.

الفرع الثاني: أسباب رواج التعاملات الإلكترونية

ساهمت هذه الجائحة في دفع عجلة التجارة الإلكترونية دفعا قويا وسريعا بشكل مفاجئ عزز نموها بعدما كان بطيئا جدا في ظل الانكماش الحاد في القطاعات الاقتصادية، ولعل أهم أسباب رواج التجارة الإلكترونية عامة والتعاملات الإلكترونية خاصة وبالتحديد البيع والشراء عن بعد هي فرض الجائحة قيود على أنماط السلوك الاستهلاكي والاجتماعي من إجراءات التباعد والذي بات سمة خاصة بالفيروس تحفز وتشجع الاستهلاك عن بعد.

فقد سجلت المواقع الكبرى للتسوق الإلكتروني زيادة حقيقية في أرباحها حيث أشارت بعض البيانات إلى أن القوائم المالية لأكبر شركات التكنولوجيا في العالم (GAFAM)² بقيادة «أمازون» و«آبل» و«فيسبوك» و«قوقل» و«ميكروسوفت» أظهرت تحسنا كبيرا في أرقام المبيعات والأرباح مقارنة بالفترة نفسها من عام 2019، حيث ارتفعت أرباح هذه الشركات بحسب إحصائيات يوم 7 أكتوبر 2020 بزيادة بلغت 6800 مليار دولار، والظاهر أنه منذ تاريخ 01 جانفي 2020 وحده، زادت القيمة السوقية الإجمالية

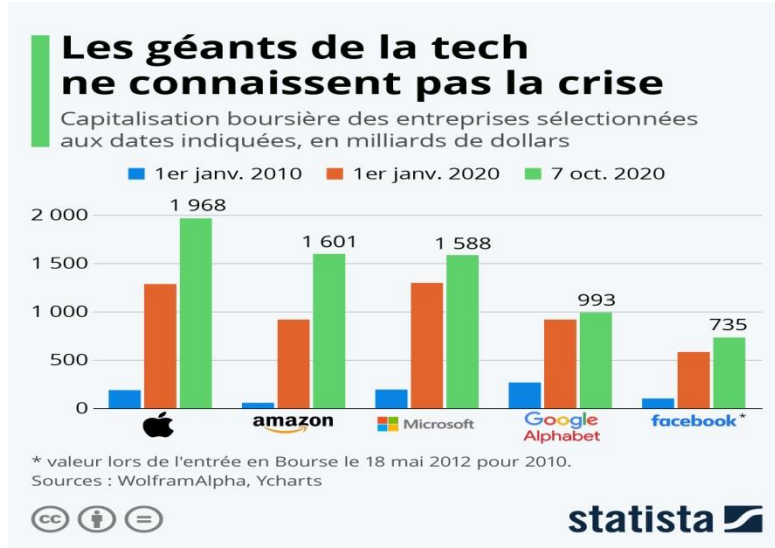
¹ - أشارت له ضياء الكعبي، جائحة كورونا والسياسات الرقمية، 2020/04/02، نقلا عن الرابط :

<https://24.ae/article/560041/>

² - هو اختصار لعمالقة الويب - Google و Apple و Facebook و Amazon و Microsoft - وهي الشركات الأمريكية الخمس الكبرى التي تأسست بين الربع الأخير من القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين والتي تهيمن على سوق التكنولوجيا الرقمية. موسوعة ويكيبيديا الحرة، تم الاطلاع 2021/03/26 على الرابط <https://fr.wikipedia.org/wiki/GAFAM#:~:text=GAFAM%20est%20l'acronyme%20des,ou%20encore%20%C2%AB%20The%20Five%20%C2%BB>

بنحو 2000 مليار دولار، على الرغم من تفشي الوباء الذي أثر بشدة على قطاعات كاملة من الاقتصاد العالمي في النصف الأول من عام 2020 كما هو موضح في هذا الرسم البياني¹ الآخر.

الشكل: يمثل نسبة أرباح شركات التكنولوجيا الكبرى في ظل الجائحة.



المصدر: wolframAlpha، ycharts.²

وعليه نلاحظ تزايد الإقبال على المتاجر الالكترونية بشكل كبير خلال فترة الجائحة نتيجة شل الحركة في المتاجر التقليدية بسبب الإجراءات الاحترازية التي فرضتها أغلب دول العالم على غرار الجزائر للوقاية والحيلولة دون ظهور بؤر جديدة للفيروس، ومنه أصبح التسوق عبر الانترنت خيار متاح بالنسبة للكثيرين بغية الحصول على احتياجاتهم الأساسية، وبذلك أصبحت مواقع الانترنت المتخصصة في البيع والشراء مقصد العديد من الجزائريين خاصة بعد إطلاق هذه المواقع خدمة التوصيل مجانا إلى بيوتهم مما يغني عن الخروج ومواجهة فيروس كورونا، وهذا ما جعل التعاملات الالكترونية تنتعش بشكل ملحوظ في ظل هذه الظروف³ كونها حققت أرباحا كبيرة خاصة للشركات والعلامات التجارية، وهو الجانب الايجابي للجائحة، ومن بين أهم المتاجر الالكترونية في الجزائر والتي عرفت إقبالا كبيرا:

- **متجر جوميا Jumia Dz**⁴ يعد هذا المتجر من أهم وأضخم مواقع التسويق الإلكترونية، التي تضم آلاف السلع، ذات الجودة العالية والأسعار المعقولة، وتوفر خدمات التوصيل والدفع الإلكتروني،

¹ - Tristan Gaudiaut, Les GAFAM ne connaissent pas la crise, publié le 8 oct. 2020 sur : <https://fr.statista.com/infographie/23143/evolution-capitalisation-boursiere-gafam/> (consulté le 26/03/2021 à 10.00h).

² - Tristan Gaudiaut, Les GAFAM ne connaissent pas la crise, opcit.

³ - "فلقد اكدت الجائحة أن التجارة الالكترونية يمكن أن تكون أداة وحل مهم للمستهلكين في أوقات الأزمات، وأنها الحل الاقتصادي الفعال"، راجع سهام موسي، المرجع السابق، ص134.

⁴ - الموقع الإلكتروني للمتجر : <https://www.jumia.dz/ar>

وبحسب دراسة قام بها فريق عمل هذا الموقع¹ فإن نسبة استخدامه في الجزائر ارتفعت خلال مرحلة الجائحة لما يزيد عن 50%، وأن نسبة زيارة الصفحات التجارية للمتجر على موقعي الفيسبوك وتويتر تزيد عن 46%، فضلاً عن أن أكثر من 20 مليون جزائري يمتلك حساب مصرفي، و6% منهم يمتلكون بطاقات ائتمان، ما يعني أن الاستثمار في مجال التجارة الإلكترونية والبيع والشراء من خلال الإنترنت، بات أمراً لا مجال للرجوع عنه.

- **متجر اديال فورم idéal forme** الإلكتروني يتيح لمستخدميه من فئة المستهلكين، شراء كل ما يرغبون بها بكل سرعة وسهولة ممكنة، والدفع بعد الاستلام، مع توفير خاصية توصيل السلع، التي تتنوع بين مواد ومستحضرات تجميل، ومواد صحية، وكتب، وألبسة وما إلى ذلك، وهو ما ساعد على نمو التسوق الإلكتروني بشكل كبير في ظل تفشي الجائحة.
- **متجر باتوليس BATOLIS** وهو موقع إلكتروني يوفر عدد كبير من المنتجات المتنوعة، بحيث يمكن للزبائن شراء ما يرغبون من سلع والدفع يكون إما عند الاستلام أو عن طريق التحويل البنكي أو البريد، وتستغرق مدة استلام الطلبية من 3-10 أيام، مع إمكانية الاستبدال أو الإرجاع لمختلف المنتجات، في حال وجود مشاكل أو تأخير.

كما عرفت مواقع التواصل الاجتماعي² في هذا الشأن تطورات ملحوظة ومساهمات كبيرة في إنعاش التجارة الإلكترونية والتوسيع من مباشرة التعاملات عن بعد بشكل هائل حيث وصلت نسبة المتسوقين الأكثر عرضة للتسوق والشراء من هذه المواقع وفي نفس اليوم إلى نسبة متراوحة ما بين 20 و30% حسب تقرير Deloitte³ خاصة بعد توقيف بعض الأنشطة التجارية التي يكثر فيها التجمعات نتيجة الغلق والحجر الصحي بسبب فيروس كورونا مما أدى إلى انقلاب أسهم التجارة وتدهورها، وهو ما دفع العديد من التجار نحو اعتماد التجارة عبر الإنترنت من أجل الحفاظ على أسهمهم ومجالهم التجاري ونجاحهم في السوق، حيث أصبح أي شخص يريد بيع شيء يمتلكه يلجأ مباشرة إلى منصات التواصل الاجتماعي نظراً لسهولة استخدامها فيفتح حساباً خاصاً به ويرجّل لسلعه وخدماته من أجل كسب المزيد من الزبائن وتحقيق الربح الضائع خلال

¹ أشارت لذلك فائدة الحليقة، المتاجر الإلكترونية في الجزائر، منشور بتاريخ 2020/08/09، تم الاطلاع بتاريخ 2021/03/26 الساعة 10.00 على موقع: <https://read.opensooq.com>

² - أهمها الفيسبوك - انستغرام - تويتر.

³ - Deloitte Digital, navigating the new digital divide capitalizing on digital influence in retail. 2020, P05, site web : <https://www2.deloitte.com/content/dam/Deloitte/us/Documents/consumer-business/us-cb-navigating-the-new-digital-divide-051315.pdf> (consulté le 25/03/2021)

الفترة السابقة التي سادها الكساد والركود التجاري، مع توفير خدمة التوصيل للمنزل واحتساب رسوم هذه الخدمة كأرباح إضافية.

غير أنه لا يمكن إغفال مسألة أو ظاهرة **النصب والاحتيال** في هذا الشأن والتي عرفت وما تزال تعرف انتشارا كبيرا في البيئة الافتراضية، خاصة في مواقع التواصل الاجتماعي حسب ما جاء به رئيس الجمعية الوطنية للتجار والحرفيين "الحاج الطاهر بولنوار" في حديثه لجريدة البلاد والذي صرح بأن «التعاملات في التجارة الالكترونية تكون عن بعد وطريقة الشراء والموافقة أيضا عن بعد لذلك يجب على المواطن الحذر من التجار الوهميين الذين ينصبون على المواطن، خاصة عبر صفحات التواصل الاجتماعي¹»، فهذه الأخيرة أتاحت لكل شخص عرض منتوجه عبر تقنية « **marketplace** » غير أن هذه الأخيرة يصعب التحكم فيها نظرا لجهل مصدرها وجهل كل ما يتعلق بالتاجر، بحيث يستغل التجار هذه الوضعية مما يعدم ثقة المستهلك تماما، على عكس المواقع الأخرى المتعلقة بالتاجر الالكترونية والتي تخضع للقوانين ودفتر الشروط وتلتزم بدفع ضرائب وتساهم في بناء اقتصاد الدولة، ولذلك فإن الثقة مطلوبة في هذه التجارة والتي لن تتحقق إلا بموجب نصوص قانونية تحدد شروط مزاوله هذا النشاط وطرق الردع الضرورية لحماية التاجر والمستهلك معا.

ومما سبق وعلى الرغم من الانتعاش الذي حققته التعاملات الالكترونية بفعل أزمة كورونا مما جعل تقنية التعاقد عن بعد وسيلة شائعة بكثرة لاقت استحسان الكثير وساهمت بالفعل في احتواء آثار الجائحة والتخفيف منها في ظل التباعد الاجتماعي وهذا يعد تمهيدا لما بعد الجائحة، غير أنه على الجهات المعنية الاستفادة من هذه التجربة الفريدة من نوعها وذلك من خلال العمل على استغلال الرقمنة وأدواتها من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني.

المطلب الثاني: استراتيجيات استغلال العقود الالكترونية لإعادة توجيه العجلة الاقتصادية

قامت أغلب الدول بتوقيف مؤقت لعجلة الاقتصاد مركزة على وسائل الحماية التي تتطلب معايير سلامة وقائية ضرورية تقتضي التباعد الاجتماعي والتركيز على الجانب الصحي للقضاء على الجائحة، غير أنه سرعان ما بدأ العجز يظهر على مستوى القطاعات الأخرى أهمها قطاع التجارة والذي شلت أعماله وعرفت تدهورا، ومن ثم ظهرت الضرورة الحتمية والتي دفعت بالتفكير إلى اعتماد الرقمنة والتوجه للتعامل عن بعد خلال مرحلة الجائحة وحتى خلال المرحلة اللاحقة لها لإعادة البناء على نحو أفضل²، ولا يكون

¹ - حليمة هلالي، المرجع السابق.

² - بولعراس صلاح الدين، المرجع السابق، ص 171.

ذلك إلا من خلال تبني أنماط جديدة للتعايش (الفرع الأول) والعمل على تعزيز استغلال التعاملات الالكترونية لمجابهة مختلف الأوضاع الحالية والمستقبلية (الفرع الثاني).

الفرع الأول: حتمية تبني نمط جديد لتلبية احتياجات الأفراد

بالنظر لقصور القواعد التقليدية للعقود وعدم تماشيها مع التطورات الحاصلة، وهو ما كان واضحا في عدم إمكانية هذه الأخيرة مجابهة الوضع الحالي أين بقي مختلف المتعاملين والمتعاقدين مكتوفي الأيدي في منازلهم يلتزمون بتطبيق إجراءات التباعد الاجتماعي وإجراءات الحجر مقابل العقود - عقود البيع والشراء بالتحديد- التي بقيت في منتصف الطريق دون إمكانية التنفيذ.

ومن ثم كان لا بُدَّ بل وضروري الخروج عن هذه الأحكام التقليدية وذلك بالانتقال من طرق التجارة التقليدية إلى اعتماد الوسائل الالكترونية في التعاقد والتي اعتبرت البديل الذي منح بصيص أمل للتجار والمستهلكين في نفس الوقت من أجل الاستمرار في الحياة العادية من نقطة الوقوف في ظل تفشي الوباء، على الرغم من التخوّفات التي تعيق هذه التعاملات نوعا ما قبل ظهور الجائحة منها ارتفاع السعر أو عدم تطابق المادة المعروضة عبر الانترنت مع التي يتم تسليمها على أرض الواقع، إلا أن إغلاق المحلات لفترات طويلة وساعات الحجر المنزلي، ورغبة العديد بالتبضع في بيئة آمنة بعيدا عن التجمعات عزّز الرغبة بتجربة هذه الخدمة التي لا يمكن الاستغناء عنها في الوقت الحالي، ولأنه في هذه المرحلة الحرجة بالذات ظهرت أهمية التعاملات الالكترونية وما يخلفه إهمالها على الاقتصاد الوطني وعلى الفاعلين، وقد صرّح رئيس المنظمة الوطنية لحماية المستهلك وإرشاده مصطفى زبدي لجريدة البلاد بأننا: "تدفع ثمن الإهمال في مجال التجارة الالكترونية، فقد تأخرنا كثيرا في هذا المجال وكان بالإمكان أن تكون ارتدادات الجائحة أخف تجاريا لو كنا متطورين في مجال التجارة الالكترونية خاصة الدفع الالكتروني".¹ ، ومن ثم تعد هذه الفرصة مثالية لتثبيت أقدام مواقع التجارة الإلكترونية في الوقت الحالي وما بعده، في ظل استمرار فرض حظر التجول في العديد من دول العالم إما كلياً أو جزئياً، وبالتالي سيرتفع الإقبال على مواقعها بشكل لم تشهده من قبل نظرا لما توفره من تسهيلات للمواطنين المستهلكين من الوقت والجهد فبإمكانهم تصفح آلاف المنتجات وزيارة أكثر من متجر في نفس الوقت، كما يُمكن التسوق في أي وقت وأي مكان وذلك بمجرد نقرة واحدة وذلك تحت شعار "شاهد وتفحص واختر واطلب واستمتع عبر الانترنت بنقرة زر فقط".

وقد ثار التساؤل لدى الكثير بخصوص التسوق الالكتروني إن كان سيصبح هو الوضع الطبيعي الجديد بعد الجائحة؟، ذلك أن الجائحة أدت فعلا إلى رفع الطلب على المنتجات الالكترونية تلبية للحاجيات

¹ - أشارت له حليلة هلالي، المرجع السابق.

الشخصية في ظل الالتزام بتطبيق إجراءات الحجر المنزلي وعدم الخروج والتنقل خوفا من التجمعات والعدوى بالفيروس، غير أنه يلاحظ حتى بعد مرور موجة الإغلاق العام وإعادة بث بعض الأنشطة للعمل من جديد وأهمها المتاجر التقليدية، إلا أن الشراء الالكتروني بقي في تزايد مستمر وهو ما يثبت رغبة المستهلك في الانتقال للتعامل في ظل البيئة الرقمية ومواكبة التحول الرقمي¹ مقابل التخلي عن المعاملات التقليدية المرهقة إن صح التعبير، حتى وإن كان هذا الرأي لا يعبر عن موقف المجتمع الجزائري بأكمله فدائما نجد تلك الفئة المتخوفة من اعتماد الرقمنة في حياتها اليومية وتعاملاتها نظرا لانعدام الثقة لديها وإحساسها بانعدام الأمن التعاقدى واليقين القانوني في مثل هذه المعاملات.

الفرع الثاني: آفاق تعزيز التعاملات الالكترونية

في ظل كل هذه المستجدات تحاول أغلب دول العالم على غرار الجزائر الانتقال إلى مرحلة التعافي والعمل من أجل إعادة إطلاق اقتصادها والبناء على نحو أفضل وأقوى وأكثر إنتاجية وصمود في ظل أزمة جائحة كورونا، وبشكل أسرع للحد من آثار الجائحة والتي ساهمت العقود الالكترونية والمعاملات عن بعد في احتوائها بشكل كبير فعلا وما تزال تحتويها وتساهم في احتوائها والتخفيف منها مستقبلا في المرحلة ما بعد الجائحة، ومن ثم يقع على عاتق الدول عامة والجزائر خاصة ضرورة الإصلاح في أسرع وقت ممكن للأضرار الاستثنائية التي لحقت بمكاسب التنمية من أجل التمكن من إعادة دفع العجلة الاقتصادية وإطلاقها هذا من جهة، وضرورة التكيف مع التغيرات العميقة والمستجدات الهائلة التي يشهدها العالم من جهة أخرى، وقد استخلصنا من التجربة الوبائية في الجزائر عدة نقائص تخص قطاع التجارة الالكترونية بالتحديد والتي يلزمها إتباع بعض الاستراتيجيات والحلول اللازمة للوقوف أمام أمر الواقع نشير لأهمها كالتالي:

• تفعيل النصوص التنفيذية من أجل حسن استغلال العقود الالكترونية: صحيح أن المشرع الجزائري

قد تأخر كثيرا في اعتماد التجارة الالكترونية بموجب قانون صريح وهو قانون 18-05 السابق الإشارة إليه مقارنة مع بقية التشريعات المقارنة، وهو ما يبرر من جهة أخرى تأخر صدور المراسيم التنفيذية والتنظيمية للقانون، غير أن الوضعية الوبائية كانت السبب في انتعاش التجارة الالكترونية ولا تزال كذلك والتي كانت السبب الرئيسي في الاهتمام أكثر بهذا القطاع وتوليته أهمية خاصة، ولن تكتمل هذه المرحلة إلا بتمام تفعيل النصوص التنفيذية حتى تكون دافعا للاقتصاد الوطني أكثر وتساهم في استقطاب الأموال الموجودة في الأسواق الموازية، وتساهم في توفير الضمانات وتحقيق الأمن التعاقدى للمستهلك أكثر من السابق باعتباره الطرف الأضعف في الحلقة العقدية، فعلى سبيل المثال وفيما

¹ - بولعراس صلاح الدين، المرجع السابق، ص176.

يخص ممارسة المستهلك لحق العدول فلا نجد أي نص صريح في قانون 18-05 يتضمن ذلك وهو ما يفيد الرجوع للقواعد المتعلقة بحماية المستهلك في البيئة العادية حيث نص على ذلك قانون 18-09¹ صراحة في المادة 19 والتي أشارت لصدور تنظيم يتعلق بكيفيات ممارسة حق العدول غير أنه ولغاية اليوم لم يصدر بعد هذا المرسوم التنفيذي وهذا إن دل على شيء فهو يدل على نقص الحماية خاصة في هذه المرحلة الحرجة والمستمرة التي تمر بها البلاد.

• **تشريع نصوص تخص ظاهرة النصب والاحتيال في البيئة الالكترونية:** إن أغلب التجار وأصحاب المحلات لا يُتقنون أبجديات التجارة الالكترونية، كما أن الكثير من المستهلكين لا يفقهون القوانين المعمول بها، وهو ما جعل بدايتها محتشمة نوعا ما في الجزائر غير أن جائحة كورونا أجبرتهم على التعايش مع الوضع المستجد من خلال فتح منصات الكترونية وصفحات فايسبوكية لعرض سلعهم ومنتجاتهم؛ إلا أن منظمة حماية المستهلك لا تعترف بالصفحات الفايسبوكية التي تنشر إعلاناتها التجارية وتعتبرها غير شرعية حسب ما صرح به المنسق الوطني للمنظمة الجزائرية لحماية المستهلك وإرشاده **فادي تميم**، كما أشار إلى أنها "غير مسجلة في اللائحة الوطنية للتجار مؤكدا أن المستهلك غير محمي في حالة النصب والاحتيال طالما لا توجد وثائق ونصوص قانونية خاصة بهذه التجارة"²، لذلك فإن النصوص القانونية المحددة لشروط مزاوله هذا النشاط وطرق الردع ضرورية لحماية التاجر والزبون على حد سواء ذلك أن الثقة مطلوبة في هذه التجارة ولن يحققها إلا القانون³ حسب تصريح رئيس الجمعية الوطنية للتجار والحرفيين "**الحاج الطاهر بولنوار**"، على عكس المنصات الأخرى المضبوطة بالقوانين ودقتر الشروط وهو ما يضمن التعاقد الآمن للمستهلك، كما تلتزم وفقها بدفع الضرائب والمساهمة في الاقتصاد الوطني وهذا يجعلها متطابقة مع النظام الحمائي العام من جهة والنظام العام التوجيهي من جهة أخرى.

• **تحسين تدفق الانترنت:** إن درجة التدفق العالي لشبكة الانترنت متاح بنسب متفاوتة تفرضها نسبة التطور التكنولوجي لكل بلد وما أكثر البلدان التي تعرف تأخرا في هذا المجال الحيوي والذي يفرض نفسه اليوم خلال أزمة كورونا كحل طارئ، فقد أظهرت الجائحة الحاجة إلى تعزيز الربط الشبكي⁴،

¹ - قانون رقم 18-09 مؤرخ في 10/06/2018، يعدل ويتم القانون 09-03 المؤرخ في 25/02/2009 المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش، الجريدة الرسمية، العدد 35، مؤرخة في 13 يونيو 2018.

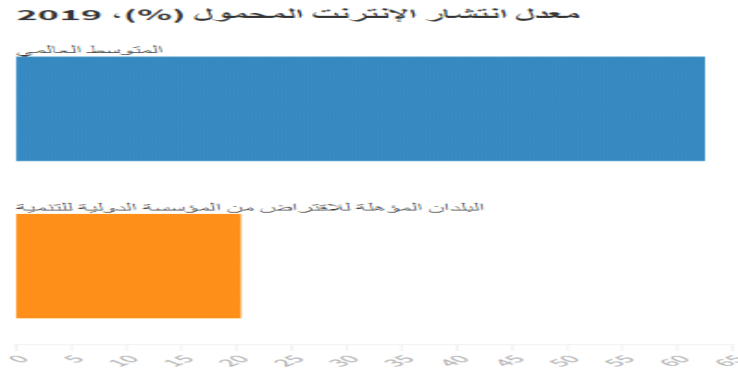
² - أشارت له فيروز. خ، المرجع السابق.

³ - تصريح رئيس الجمعية الوطنية للتجار والحرفيين "**الحاج الطاهر بولنوار**" لجريدة الأيام، أشارت له فيروز. خ، المرجع السابق.

⁴ - مومني عبد القادر، تربش محمد، عامر برحو عائشة، المرجع السابق، ص254.

وطبقا لمؤشرات التنمية العالمية هناك تفاوتات في اتصالات الإنترنت عبر دول العالم مما يعيق معه نجاح التعاملات الالكترونية الافتراضية ويزيد من اتساع الفجوة الرقمية، حيث أكدت أن الترابط الشبكي الرقمي في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية التابعة للبنك الدولي أقل كثيرا من المتوسط العالمي¹، ومن ثم وضحت البيانات بأنه على الرغم من أن نطاق تغطية الهاتف المحمول قد شهد زيادة سريعة على الصعيد العالمي، فإن البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية لا تزال متأخرة كثيرا عن الركب، إذ بلغت معدلات انتشار الإنترنت والهاتف المحمول 20.4% في نهاية عام 2019 بالمقارنة مع 62.5% في البلدان الأخرى.

الشكل 01: معدل انتشار الانترنت المحمول (%)، 2019.



المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، بيانات التحريات التابعة للجمعية الدولية لشبكات الهاتف المحمول باحتساب عدد توصيلات بطاقة GSMA intelligence data 202.

وعليه يمكن القول بأن قطاع الاتصالات اليوم لم يعد مقتصرًا على التواصل التقليدي والبحث عن المعلومات، بل بات قائمًا على استخدام البيانات والمحتويات والتطبيقات الرقمية لضمان استمرارية النشاط الاقتصادي والاجتماعي في ظل التباعد الاجتماعي والإغلاق العام، ومن ثم يقع على عاتق السلطات المعنية الاهتمام أكثر بتحسين خدمات الإنترنت، والعمل على زيادة السعات والتخفيف من ازدحام الشبكة لضمان الاستمرارية وعدم الانقطاع.

- الاعتماد على المتاجر الالكترونية لدعم الوضع الاقتصادي الوطني: تلعب هذه المتاجر دورا كبيرا في تحقيق نسب تداول عالية للسلع والخدمات نظرا لما توفره من تسهيلات للمواطن المستهلك من خلال تطوير خدماتها في سبيل تحقيق راحته وتلبية حاجياته خاصة ما يتعلق بأمر الشحن والتوصيل

¹ - بول بليك، ديفيانشي وأدوا، المرجع السابق.

والدفع الإلكتروني والتي يستلزم الاعتماد فيها على حلول **لوجيستكية وتكنولوجية**¹، وهو ما يساهم في استقطاب عدد أكبر من الزبائن خاصة تحت تأثير الترويج للعلامات التجارية عبر مختلف الولايات هذا من جهة، وتحت تأثير انتشار التطبيقات الإلكترونية² الخاصة بهذه المتاجر سواء على الهاتف الذكي أم على الحاسوب، وهذا يعمل على تنشيط حركة البيع والشراء بشكل إيجابي مما يدفع عجلة النمو الاقتصادي.

• **تطوير آليات الدفع الإلكتروني من أجل حسن استغلال المعاملات الإلكترونية:** إن التحول نحو هذه التقنية من الناحية التطبيقية كان ليسمح بتجاوز العديد من المشاكل التي يعاني منها قطاع التجارة التقليدية، غير أن أزمة كورونا فرضت التوجه سريعاً نحو الدفع الإلكتروني والذي كان لابد من اعتماده عبر مراحل حتى يسهل على الفاعلين التكيف معها فلا بد أولاً من التعود عليها بالتدريج ثم يتم تعميمها على مختلف المجالات التجارية، ومن أبرز المشاكل التي تساهم تقنية الدفع الإلكتروني في حلها وبالتالي حسن استغلال المعاملات الإلكترونية في احتواء آثار الأزمات - أزمة كوفيد 19- وما بعدها؛ مشكلة السيولة والتي خلقت حركة خانقة لتدفق الأموال جراء تفشي الوباء مما أثار تذمر المواطنين خاصة من ناحية ضياع الوقت كله في الطوابير في مكاتب البريد ملتزمين بإجراءات التباعد الاجتماعي، ومن ثم ينشط الدفع الإلكتروني حركة الأموال الداخلية³ وإخراج الأموال المكتنزة ويقضي على أزمة نقص السيولة.

ولذلك يجب تطوير هذه التقنية واعتمادها على وجه السرعة واستغلال الفرصة اليوم قبل الغد بما أن الجائحة جعلت الأرضية خصبة لسد مختلف النقائص التي تحتويها النصوص القانونية وخاصة قوانين التجارة الإلكترونية، وعلى إثر ذلك لابد من إصلاح المنظومة البنكية لتتماشى والمستجدات القائمة مما يسمح بدعم النشاط الاقتصادي⁴، تطوير آليات ضمان الأمن الرقمي والحفاظ على بيانات الزبائن والتأكد من إثبات هويتهم⁵ حتى يكون للمنصات الإلكترونية وزن وفعالية أمنية يلجأ الفاعلين

¹ - فانتة الحليقة، المرجع السابق.

² - أحمد فايز الهرش، المرجع السابق، ص 129.

³ - أحمد فايز الهرش، نفس المرجع، ص 129.

⁴ - بولعراس صلاح الدين، المرجع السابق، ص 173.

⁵ - بثينة الجورمازي، التحول الرقمي في زمن كورونا: دراسة حالة لبلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، منشور بتاريخ

2020/07/29، تم الاطلاع بتاريخ 2021/03/25 منشور على الموقع:

<https://blogs.worldbank.org/arabvoices/digital-transformation-time-covid-19-case-mena>

للتعامل من خلالها مما يساهم في رفع تحصيل الحكومة للضرائب بدلا من التوجه إلى منصات خارج الوطن لطلب حاجاتهم، لأنه ما يزال العديد من المستهلكين فاقدين للثقة في المواقع التجارية الوطنية بحيث يفضلون آلية الدفع النقدية التقليدية.

• **تنمية الكوادر البشرية لتغطية الفجوة الرقمية:** وذلك من خلال مرافقة التاجر والمستهلك في سعيهم نحو تلقي الأبجديات من خلال دورات تكوينية تدريبية تخص طرق اعتماد التجارة الالكترونية وأساسياتها خاصة ما يتعلق باستعمال أجهزة الدفع الإلكتروني وتقنياتها؛ وكيفية استرجاع الأموال في حالة الخطأ...

الخاتمة:

في ختام دراستنا هذه والموسومة بمساهمة العقود الالكترونية في تجاوز قصور العقود التقليدية " إسقاط على جائحة كوفيد 19" والرامية إلى تحديد أهمية التعاقد الإلكتروني في كونه استجابة آنية لاحتواء آثار الجائحة ذلك أن هذه الأخيرة سرّعت ودفعت عجلة التجارة الالكترونية والتعامل بالبيع والشراء عن بعد بشكل لم يكن متوقعا، بعدما كانت ضعيفة ومحتشمة نوعا ما قبل الجائحة، على الرغم من المساعي الكبيرة التي بذلتها الحكومة من أجل تحسين هذا القطاع من جهة، وتحديد مدى مساهمة التعاقد الإلكتروني في مواكبة ومسايرة مرحلة ما بعد الجائحة ذلك أن هذه الأخيرة مهّدت الطريق وجعلت الأرضية خصبة للاستمرار نحو التحوّل الرقمي الذي يُحدث تحولات جوهرية في اقتصاد البلاد ويؤثر على جميع القطاعات، وعليه استخلصنا عدة نتائج نوردتها كالآتي:

- أن العقد الإلكتروني هو عقد استهلاكي متداول بكثرة، يكتسب خصوصيته وطابعه الإلكتروني من خلال الطريقة أو الوسيلة التي ينعقد بها، أين يتم اقتران الإيجاب بالقبول بفضل التواصل بين الأطراف بوسيلة مسموعة مرئية عن بعد، بالإضافة إلى عدم الحضور الفعلي للطرفين وهو ما يجعله عقد مبرم بين حاضرين من حيث الزمان وبين غائبين من حيث المكان.
- أن أهمية التعاقد الإلكتروني زادت بشكل هائل في ظل الجائحة سواء بالنسبة للتجار، وذلك من حيث سهولة الاستخدام؛ إلغاء الحواجز الجغرافية والحدود الدولية...؛ أو بالنسبة للمستهلك كذلك وذلك بتوفير بعض التكاليف مقارنة بتكلفة المنتجات في المتاجر التقليدية؛ إجراء مقارنة الأسعار المنتجات قبل شرائها بسهولة...؛ أما بالنسبة للمنافع التي تحصل عليها الدولة تمثلت في تحصيل عائدات اقتصادية ومالية تساهم في تحسين الأداء وترشيد الإنفاق العمومي.

- ساهمت جائحة كورونا في جعل تقنية التعاقد عن بعد وسيلة شائعة بكثرة، ولأقت استحسان الكثير وساهمت بالفعل في احتواء آثار الجائحة والتخفيف منها، أين أصبح التسوق عبر الانترنت خيار متاح بالنسبة للكثيرين خاصة بعد إطلاق خدمة التوصيل المجانية مما يغني عن الخروج ومواجهة الوباء، وهذا ما جعل التجارة الالكترونية تنتعش بشكل ملحوظ في ظل هذه الظروف الاستثنائية.
 - أن فيروس كورونا خلف آثار حادة على القطاع الاقتصادي والتي كانت مفاجئة وغير متوقعة، وتجاوزت حدود الظرف الطارئ وحتى القوة القاهرة، وهو الأمر الذي دفع بالدول ومنها الجزائر إلى ضرورة تبني سياسات كفيلة للاحتواء السريع للفيروس وإنعاش السوق المحلية والتغلب على الاضطرابات الاقتصادية الناجمة عن الجائحة، والتي ساهمت بشكل إيجابي من جهة أخرى في التحول الاقتصادي وتبني الأسواق الرقمية والتمويل الرقمي، وزيادة استخدام الخدمات المالية الرقمية، مما يساعد البلدان على إعادة البناء على نحو أفضل بعد زوال الجائحة.
- وبشكل عام فإن أزمة كورونا قد شكّلت حافزا قويا وكانت السبب في بذل الجهود الكبيرة وفتح الآفاق في قطاع التجارة الإلكترونية والتي برهنت على أنها تساهم بشكل فعال في تحسين الاقتصاد الوطني وتنميته، وطبقا لذلك نخلص إلى تقديم أهم التوصيات في هذا الشأن:
- تفعيل النصوص التنفيذية المتعلقة بقانون التجارة الالكترونية 18-05 من أجل حسن استغلال العقود الالكترونية حتى تكون دافعا للاقتصاد الوطني أكثر، وتساهم في توفير الضمانات وتحقيق الأمن التعاقدي للمستهلك أكثر من السابق بإعتباره الطرف الأضعف في الحلقة العقدية.
 - تشريع نصوص تخص ظاهرة النصب والاحتيال في البيئة الالكترونية، ذلك أن النصوص القانونية المحددة لشروط مزاوله هذا النشاط وطرق الردع ضرورية لحماية التاجر والزبون على حد سواء، خاصة وأن إدارة الرقابة الجبائية لا تملك وسائل وأدوات قانونية لتحصيل الضرائب من التجار الرقميين؛ الأمر الذي يستوجب ضرورة التدخل لحماية المواطن، وكذلك تزويد الخزينة العمومية بعائدات الضرائب والرسوم.
 - الاهتمام أكثر بتحسين خدمات الانترنت والتي تفرض نفسها اليوم خلال أزمة كورونا كحل طارئ والعمل على زيادة السعات والتخفيف من ازدحام الشبكة لضمان الاستمرارية وعدم الانقطاع.
 - الاعتماد على المتاجر الالكترونية لدعم الوضع الاقتصادي الوطني من خلال اعتماد حلول لوجيستكية وتكنولوجية لتنشيط حركة البيع والشراء ودفع عجلة النمو الاقتصادي.

- تطوير آليات الدفع الالكتروني من أجل حسن استغلال المعاملات الالكترونية، حيث يكون اعتمادها عبر مراحل حتى يسهل على الفاعلين التكيف معها فلا بد أولاً من التعود عليها بالتدريج ثم يتم تعميمها على مختلف المجالات التجارية.
- تنمية الكوادر البشرية لتغطية الفجوة الرقمية، من خلال دورات تكوينية تدريبية تخص طرق اعتماد التجارة الالكترونية وأساسياتها خاصة ما يتعلق باستعمال أجهزة الدفع الإلكتروني وتقنياتها؛ وكيفية استرجاع الأموال في حالة الخطأ

قائمة المصادر والمراجع.

أولاً / قائمة المصادر:

أ- النصوص القانونية:

- 1- القانون التونسي رقم 83، المؤرخ في 09 أوت 2000، الخاص بالمبادلات والتجارة الالكترونية.
- 2- القانون الأردني رقم 85، المؤرخ في 11 ديسمبر 2001، يتعلق بالمعاملات الالكترونية الأردني.
- 3- القانون الإماراتي رقم (02)، المؤرخ في 2002/02/12، المتعلق بالمعاملات والتجارة الالكترونية.
- 4- قانون 02-04 المؤرخ في 23 جوان 2004، يحدد القواعد المطبقة على الممارسات التجارية، الجريدة الرسمية، العدد 41، المؤرخة في 27 جوان 2004.
- 5- قانون رقم 05-18 المؤرخ في 10 ماي 2018، يتعلق بالتجارة الالكترونية، الجريدة الرسمية، العدد 28، المؤرخة في 16 ماي 2018.
- 6- قانون رقم 09-18 مؤرخ في 2018/06/10، يعدل ويتم القانون 03-09 المؤرخ في 2009/02/25 المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش، الجريدة الرسمية، العدد 35، مؤرخة في 13 يونيو 2018.
- 7- المرسوم التنفيذي رقم 20-70 المؤرخ في 24 مارس 2020، يحدد التدابير التكميلية للوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا (كوفيد-19) ومكافحته.

ثانياً / قائمة المراجع:

أ- الكتب:

- 1- علا محمد الفواعير، العقود الالكترونية-التراضي-التعبير عن الإرادة، ط01، دار الثقافة، الأردن، 2014.
 - 2- محمد فواز المطالقة، الوجيز في عقود التجارة الالكترونية- دراسة مقارنة، ط01، دار الثقافة، عمان، 2008.
 - 3- لزهر بن سعيد، النظام القانوني لعقود التجارة الالكترونية، ط01، دار هومة، الجزائر، 2012.
- ب- المقالات في المجالات:
- 1- مومني عبد القادر، تربش محمد، عامر برحو عائشة، "الإمداد التجاري الالكتروني كضرورة للمنافسة في ظل تفشي فيروس كورونا"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر، المجلد 20 العدد خاص، سبتمبر 2020، (ص249-ص260).

2- بولعراس صلاح الدين، "الاقتصاد الجزائري في ظل التداعيات العالمية لجائحة كورونا بين الاستجابة الآتية والمواكبة البعيدة"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر، المجلد 20، العدد خاص سبتمبر 2020، (ص163-182).

3- سهام موسي، "تأثير جائحة كورونا على نمو التجارة الإلكترونية في العالم"، مجلة التنظيم والعمل، جامعة معسكر، الجزائر، المجلد 09، العدد 04، 2021، (ص129-142).

4- أحمد فايز الهرش، "أزمة الإغلاق الكبير: الآثار الاقتصادية لفيروس كورونا كوفيد-19"، مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، المجلد 02، العدد 02 خاص 2020، (ص117-137).

ت- المقالات على مواقع الانترنت:

1- بثينة الجورمازي، "التحول الرقمي في زمن كورونا: دراسة حالة لبلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، منشور بتاريخ 2020/07/29، تم الاطلاع بتاريخ 2021/03/25 على الساعة 12.00 منشور على الرابط: <https://blogs.worldbank.org/ar/arabvoices/digital-transformation-time-covid-19-case-mena>

2- بول بليك، ديفيانشي وادوا، "استعراض حصاد عام 2020: تأثير فيروس كورونا المستجد في 12 شكلاً بيانياً"، تاريخ النشر 2020/12/14، تاريخ الاطلاع 2021/01/29 الرابط الإلكتروني: [https://blogs.worldbank.org/ar/voices/astrad-hsad-am-2020-tathyr-fyrws-kwrwna-almstjd-fy-12-shklaan-byanyaan\(consulté le 29/01/2021\)](https://blogs.worldbank.org/ar/voices/astrad-hsad-am-2020-tathyr-fyrws-kwrwna-almstjd-fy-12-shklaan-byanyaan(consulté le 29/01/2021))

3- تيسير الرداوي، محاضرة سمعية " أثر الأوبئة في الاقتصاد - دراسة مقارنة"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ملقة بتاريخ 26 أبريل 2020، تم الاطلاع بتاريخ 2021/03/25 على الساعة 10.00، منشورة على الموقع:

<https://soundcloud.com/arabcenter/zi8jhvkgsa6?in=arabcenter/sets/x5kezsysaxio>

4- حليلة هاللي، "البيع الإلكتروني ينتعش في زمن الكورونا-الفايسبوك والانستغرام لكسر الحجر الصحي"، منشور بتاريخ 2020/05/10، تم الاطلاع بتاريخ 2021/03/26 على الموقع:

5- ضياء الكعبي، "جائحة كورونا والسياسات الرقمية"، 2020/04/02، عن الرابط: <https://24.ae/article/560041> (consulté le 20/03/2021)

6- فاتنة الحليقة، "المناجر الإلكترونية في الجزائر"، منشور بتاريخ 2020/08/09، تم الاطلاع بتاريخ 2021/03/26 على موقع: <https://read.opensooq.com>

7- فيروز. خ، "التجارة الإلكترونية بين واقع كورونا ومتطلبات السوق"، 15 أكتوبر 2020، تم الاطلاع 2021/03/26 على الموقع: <https://elayemdaz.com/>

8- منظمة الصحة العالمية، "مرض فيروس كورونا (كوفيد-19): أسئلة وأجوبة"، تاريخ النشر 2020/10/12، تاريخ الاطلاع 2021/02/28، الرابط الإلكتروني:

[https://www.who.int/ar/emergencies/diseases/novel-coronavirus-2019/question-and-answers-hub/q-a-detail/coronavirus-disease-covid-19\(consulté le 28/02/2021\)](https://www.who.int/ar/emergencies/diseases/novel-coronavirus-2019/question-and-answers-hub/q-a-detail/coronavirus-disease-covid-19(consulté le 28/02/2021))

9- Deloitte Digital, NAVIGATING THE NEW DIGITAL DIVIDE, Capitalizing on digital influence in retail, 2020, site web:

<https://www2.deloitte.com/content/dam/Deloitte/us/Documents/consumer-business/us-cb-navigating-the-new-digital-divide-051315.pdf> (consulté le 25/03/2021)

- 10- Tristan Gaudiaut, "**L'impact de la pandémie sur l'économie mondiale**", publié le 1 déc. 2020 sur : <https://fr.statista.com/infographie/20855/impact-pandemie-coronavirus-sur-economie-mondiale-pib/> (consulté le 26/03/2021).
- 11- Tristan Gaudiaut, "**Les GAFAM ne connaissent pas la crise**", publié le 8 oct. 2020, site eb : <https://fr.statista.com/infographie/23143/evolution-capitalisation-boursiere-gafam/> (consulté le 26/03/2021).
- 12- Wikipédia l'encyclopédie libre, **GAFAM**,
<https://fr.wikipedia.org/wiki/GAFAM#:~:text=GAFAM%20est%20l'acronyme%20des,o%20encore%20%C2%AB%20The%20Five%20%C2%BB.>(consulté le 26/03/2021)
- 13- World Bank, **Global Economic Prospects, June 2020. Washington, DC: World Bank**, 2020, <https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/33748> License: CC BY 3.0 IGO (consulté le 23/03/2021)